



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (10)

فبراير 2011 February

بسم الله الرحمن الرحيم
النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (فبراير 2011)
Central Bank of Sudan

Public Information Note (February 2011)

Contents

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 5
- 1-2 التضخم: 5
- 2-2 عرض النقود: 8
- 3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 8
- 2- 4 أداء التمويل المصرفي: 10
- 2- 5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 12
- 2- 6 الذهب: 14
- 2- 7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 14

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الاقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

هناك تعافى من اثار الازمة المالية العالمية تؤكد معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية والدول الصاعدة والدول النامية على حد سواء واطهرت مؤشرات الاسواق المالية العالمية تحسناً ملحوظاً وهناك تحسن فى اداء البورصات بشكل واضح .

فقد بلغ مؤشر داو جونز 12391 نقطة فى 18 فبراير 2011م وبالرغم من ان المؤشر فى اتجاه الهبوط، الا انه يمكن القول بان عتبة ال 10000 نقطة قد تم تجاوزها ، فقد سجل المؤشر ادنى مستوى له 9686 نقطة فى 2 يوليو 2010م ، واطهر اداء المؤشر تعافى اسواق المال الامريكية من الازمة المالية العالمية بشكل بطى .

بالرغم من اجراءات التقشف التى اتبعتها الحكومة البريطانية نتيجة لتصاعد الدين العام فى الاقتصاد ، يلاحظ ارتفاع مؤشر فوتس FTSE100 من 5862 نقطة يناير 2011م الى 5994 نقطة فبراير 2011م ووصل اعلى مستوى له 6091 نقطة فى 8 فبراير 2011م ، كذلك تدنى مؤشر نكاي Nikei225 اليابانى من اعلى مستوى بلغه 11286 نقطة فى 5 ابريل 2010م بعد ترددات عديدة حيث وصل ادنى مستوى له 8824 نقطة فى 31 اغسطس 2010م ، الا ان المؤشر قد اظهر تدنى ملحوظ بنهاية فبراير 2011م حيث وصل الى حوالى 10500 نقطة فى 25 فبراير 2011م ، وتشير التوقعات الى تاثر الاقتصاد اليابانى بتداعيات تسونامى الزلازل حالياً، حيث توقفت كثير من مصانع السيارات، وتدخلت السلطات النقدية لحماية الاسواق المالية من الانهيار، ومن

¹ داو جونز Dow Jones مؤشر يقيس اداء اكبر 30 شركة صناعية مدرجة فى بورصة نيويورك .

² يعكس اداء اكبر 100 شركة مدرجة فى بورصة لندن

³ وهو يعكس اداء اكبر 225 شركة فى بورصة طوكيو

المبكر حصر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التسونامي الا انه من المؤكد ان حجم التحديات تفوق كل المشاكل التي واجهتها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية .

وارتفع مؤشر هانغ سنغ⁴ فى هوتن كوتنق الى 23595 فى 18 فبراير 2011م واغلاق منخفصاً الى مستوى 23338 نقطة بنهاية فبراير 2011م، وبلغ 24413 نقطة فى 19 يناير 2011م وهو اعلى مستوى له فى هذا العام ، وسجل العام 2010م تذبذبات عالية حيث وصل اعلى مستوى له 24732 نقطة فى 8 نوفمبر 2010م ، وادنى مستوى له 20007 نقطة فى 29 يوليو 2010م . وبشكل عام هناك ارتفاع ملحوظ فى المؤشر يدل على تعافى اقتصاديات جنوب شرق اسيا بشكل اسرع من مؤشرات الاسواق المالية العالمية الاخرى .

وتخطى مؤشر داكس⁵ Dax index الالمانى مستوى 7426 نقطة فى 18 فبراير 2011م وهو فى اتجاه صعودى قوى يعكس الاتجاه العام للتحسن فى الاقتصاد الالمانى بالرغم من تحديات منطقة اليورو المتمثلة فى ارتفاع الدين العام وانخفاض اليورو خلال العام 2010م .

ارتفع مؤشر كاك40⁶ الفرنسى الى 4097 نقطة فى فبراير 2011م مقارنة بمسوى 4017 نقطة فى يناير 2011م ، وقد شهد تذبذبات عديدة خلال العام الماضى حيث تشير حركة المؤشر الى تذبذبات يومية مثلت مستويات تصحيح وبنى ارباح الا ان الاتجاه العام للمؤشر اظهر صعوداً ملحوظاً .

ارتفعت اسعار البترول وتخطى سعر البرميل عتبة 100 دولار ، وهو ايضاً يشير الى تعافى الاقتصاد العالمى من الازمة المالية العالمية، الا ان الاضطرابات والتغيير الذى شهدته منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قد ادى الى ارتفاع اسعار الوقود عالمياً ، لكن سرعان ما هبطت الاسعار بسبب زلازل وتسونامى اليابان والذى ادى الى خفض التوقعات حول الطلب على الوقود للقطاع الصناعى، ولذلك يتوقع ان تاتر معظم اقتصاديات العالم بتذبذبات الاسواق المالية واسعار الوقود . ايضاً لا بد من التنبيه الى ازمة الغذاء العالمية الماثلة والتي تتطلب تكثيف الجهود للنهوض

4 Hang Seng Index

5 وهو مؤشر يعكس اداء 30 شركة مدرجة فى بورصة فراكتفورت

6 cac40 index وهو مؤشر يعكس اداء اكبر 40 شركة مدرجة فى بورصة باريس

7 Volatilities

بالانتاج الزراعى محلياً، حيث يقوم البنك المركزى حالياً بتوجيه التمويل للقطاعات الانتاجية عبر حزمة من الاجراءات التى تشجع البنوك لمنح التمويل للزراعة والصناعة ، وكذلك تسهيل الاجراءات المصرفية المرتبطة بتوفير مدخلات الانتاج الزراعى كالحاصدات والمخصبات والتقاوى والمبيدات ، ويتوقع ان تسهم هذه الجهود فى تشجيع الانتاج لتغطية الاستهلاك المحلى وترقية الصادرات التقليدية .

أدت اضطرابات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى تدنى تحويلات العاملين الاسيويين والتى تشير تقديرات البنك الدولى الى بلوغها 166 مليار دولار سنوياً، كما يتوقع أن تنخفض تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتى تقدر بمتوسط مليار دولار سنوياً، كذلك تآثرت الاسواق المالية العربية بثورات التغيير حيث سجلت البورصة المصرية انخفاضاً ملحوظاً ، وفقد مؤشر السوق 16% من قيمته مما حدى بالسلطات المنظمة لاعمال السوق الى اجراء تعديلات اساسية فى قانون السوق وايقاف التداول طيلة شهر فبراير 2011م فى محاولة لتقليل الخسائر التى ترتبت على الاضطرابات الاخيرة . كذلك تراجع ايرادات قناة السويس من 416 مليون دولار الى 388 مليون دولار أى بنسبة انخفاض قدرها 6.7% فى شهر فبراير 2011م مقارنة بشهر يناير 2011م .

وصل سعر صرف الجنيه الاسترلينى الى 1.63 دولار بنهاية فبراير 2011م ، مقارنة ب 1.59 بنهاية يناير 2011م، وبلغ اعلى مستوى له فى العام 2010م حوالى 1.64 دولار، بينما بلغ ادنى مستوى له 1.43 دولار فى 18 مايو 2010م ، يعتبر الجنيه الاسترلينى أكثر استقراراً خلال العام مقارنة بالعملات الرئيسية الاخرى .

استقر اليورو مقابل الدولار، فقد سجل اليورو 1.38 دولار بنهاية فبراير 2011م بارتفاع طفيف من مستوى 1.36 دولار بنهاية يناير 2011م ، وبالتالي يمكن القول بان اليورو أكثر استقراراً فى العام 2011م وبالرغم من تحديات الدين العام فى الاقتصاد الاوروبى وبرامج التقشف التى انتهجتها كثير من الدول فى اليونان واسبانيا وايرلندا والبرتغال ، والتذبذبات المتكررة التى شهدتها سعر اليورو مقابل الدولار الا أن الاتجاه العام قد اظهر تحسن اليورو مقابل الدولار .

استقر سعر صرف الدولار مقابل الين فى حدود 82 ين خلال يناير وفبراير 2011م ، الا ان التكهّنات تشير الى احتمال انخفاض سعر الين مقابل الدولار بسبب الزلازل والتسونامى ، ولذلك لابد من الاهتمام بمتابعة ارصدة البنوك

لدى شبكة المراسلين الدوليين واتخاذ التحوطات اللازمة لعدم الانكشاف او التعرض لمخاطر سعر صرف اليورو والاسترليني والبن وتنويع سلة عملات الارصدة الخارجية لتقليل المخاطر.

استقر سعر اليوان الصيني مقابل الدولار فى حدود 6.83 يوان للدولار ، ومنذ بداية يوليو 2010م انخفض الدولار مقابل اليوان ليصل الى ادنى مستوى له 6.6 يوان للدولار فى نهاية ديسمبر الماضى ، وذلك نتيجة للضغوطات التى تعرضت لها الصين من قبل الولايات المتحدة واليابان التى ادت الى رفع عملتها بنسبة 3.3%، وتسبب ذلك فى انخفاض تنافسية الصادرات الصينية فى الاسواق الاوروبية والامريكية وتدنى احتياطيات النقد الاجنبى .

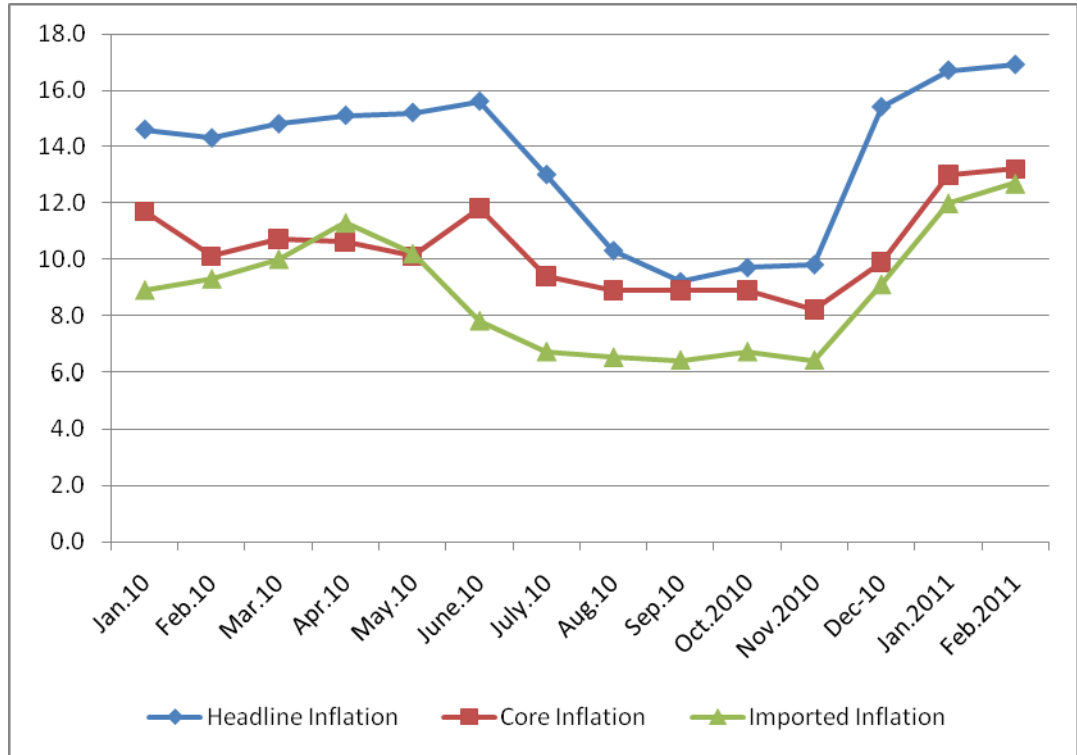
هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر فبراير 2011م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (4.1%)، اليابان (0.00%) فى يناير 2011، الهند (9.3) فى يناير 2011، منطقة اليورو (2.5%) الصين، (4.9%) فى يناير 2011 السعودية (5.3%)، و مصر (10.2%) . وبالتالي يتوقع ارتفاع التضخم المستورد فى السودان خلال الشهور القادمة .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السودانى:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلى ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر فبراير 2011م حيث بلغ التضخم الكلى (headline inflation) 16.9% مقارنة بـ 16.7% فى يناير 2011م، وسجل التضخم الاساسى (core inflation) 13.2% وبلغ التضخم المستورد (imported inflation) 12.7% فى فبراير 2011م والشكل الى الاسفل يوضح تفاصيل مؤشرات قياس التضخم فى السودان :

الشكل رقم (1) معدلات التضخم فى السودان يناير 2010م الى فبراير 2011م



من الواضح هناك ضغوط تضخمية عالية فى الاقتصاد السودانى، فقد شهد النصف الاول من العام 2010م ارتفاع معدلات التضخم الى رقمين، ونتيجة للسياسة النقدية الانكماشية التى اتتجهها البنك المركزى فقد انخفض معدل التضخم الى متوسط 9% فى النصف الثانى من العام 2010م، ويمر الاقتصاد بمرحلة تضخم حاد (The Economy Is Overheating)، حيث تسبب ارتفاع معدلات التضخم فى انخفاض العائد الحقيقى على الاوراق المالية والادخارية بشكل عام، ونتيجة للضغوط التضخمية الحادة التى يعيشها الاقتصاد السودانى بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية من ناحية وتبعات انفصال الجنوب من ناحية ثانية فقد اعتمدت الدولة البرنامج الاسعافى 2011-2013م والذى يركز على اولوية تخفيض التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف فى المرحلة الاولى ومن ثم استدامة التنمية فى المرحلة التالية، وبالتالى فقد تمت مراجعة هيكل الموازنة العامة للدولة وصياغة سياسة مالية انكماشية لتقليل الاعتماد على تمويل الموازنة العامة بالاستدانة من الجهاز المصرفى للسيطرة على التضخم، ايضاً انتهج البنك المركزى سياسة نقدية انكماشية من شأنها أن تعمل على امتصاص فائض السيولة وتقليل الضغوط التضخمية، ولذلك فقد نشط البنك فى استخدام اليات السوق المفتوحة وحالياً تتم مراقبة العمليات النقدية

بشكل دورى للتأكد من حجم التوسع النقدي الذي يجب امتصاصه عبر بيع الأوراق المالية او التدخل فى سوق النقد الاجنبى او حتى رفع الاحتياطي النقدي القانونى .

وتوافقاً مع البرنامج الاسعافى وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد، يهدف البنك المركزى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى كأولوية فى هذه المرحلة بالغة التعقيد التى تتطلب تناسق السياسة المالية والنقدية من اجل خفض التضخم ، واحتواء الاثار الناجمة عن فقدان البترول عن طريق تشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الاجنبى فى اطار سياسة نقدية انكماشية مع مراقبة اوضاع السيولة فى الاقتصاد لتجنب التضخم الركودى، ايضا اتخذت اجراءات مشددة فى جانبى الإيرادات والانفاق العام من اجل السيطرة على عجز الموازنة العامة، ويتوقع ان تسهم هذه الاجراءات فى تخفيض التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف .

لابد من التركيز على اولويات المرحلة فى استراتيجية احلال الواردات، يعتبر سد فجوة القمح والدقيق من اهم اهداف البرنامج، وهذا يتطلب التنسيق التام بين وزارة الزراعة والصناعة من اجل توفير القمح بالمواصفات المطلوبة فى المطاحن المتوفرة ، كذلك توفير الزيوت يتطلب التنسيق بين وزارة الزراعة والصناعة من اجل زراعة الحبوب الزيتية المختلفة (السمسم، الفول، حب البطیخ)، وبالتالي تغطية الاستهلاك المحلى من الزيوت لتقليل الضغوط على موقف ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية اخرى لتوفير الزيوت باسعار معقولة تساعد فى خفض التضخم، بالاضافة الى ذلك لابد من الاهتمام بصناعة السكر التى ايضا تتطلب التنسيق التام بين الزراعة والصناعة من اجل تغطية الاستهلاك المحلى والتصدير الى الاسواق الخارجية لتوفير النقد الاجنبى، عليه يمكن القول بان تكثيف الجهود على هذه السلع (الزيوت، القمح والدقيق، السكر)، من شأنها ان تسهم فى توطین الصناعة بشكل يضمن الاستفادة من الميزات النسبية للاقتصاد السودانى والروابط الامامية والخلفية (Forward & Backward Linkages) التى تتميز بها هذه الصناعات، وبالتالي توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من المنتجين وتغطية الاستهلاك المحلى وفقاً لقاعدة من لا يملك قوته لا يملك قراره .

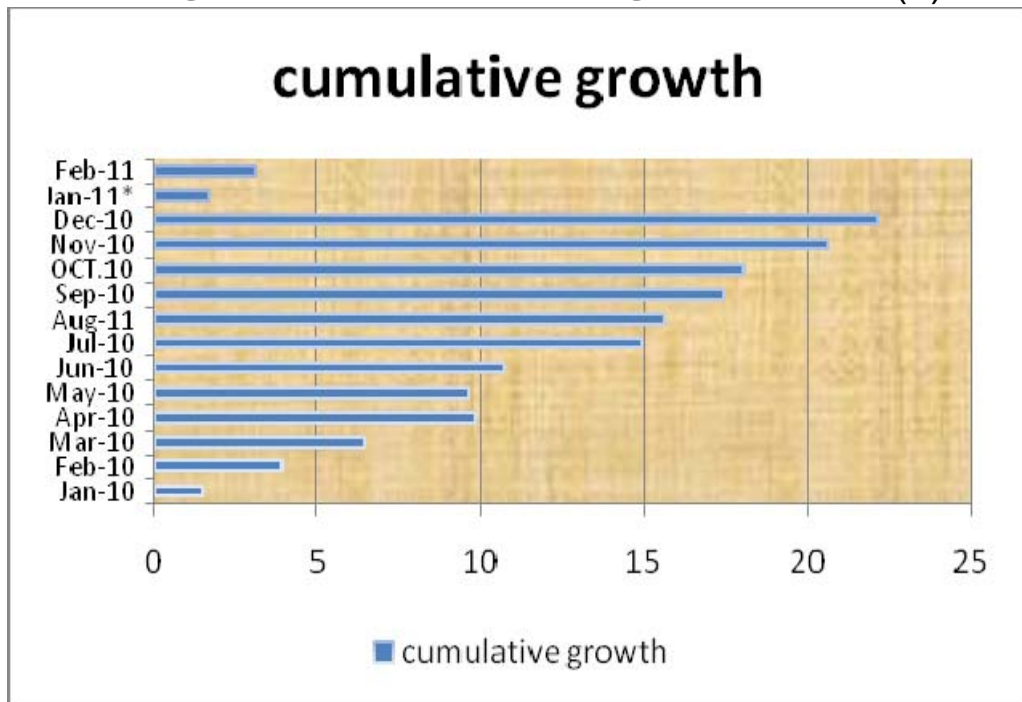
2-2 عرض النقود:

ارتفع عرض النقود من 36,388 مليون جنيه في يناير 2011م الى 36,629 مليون جنيه في فبراير 2011م، بمعدل نمو تراكمي بلغ 3.2% وهذا المعدل فاق المعدل المستهدف للسياسة النقدية للعام 2011 لنفس الفترة بحوالي 1.2%.

الجدول رقم (1) عرض النقود يناير 2011م -فبراير 2011م

Month	NFA	NDA	Revaluation	Other Items (Net)	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	-976.6	36388	2.5
Feb-11	-2299	28771	10158	-1927	36629	3.2

الشكل (2) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2010 الى فبراير 2011م



3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.5004 جنيه في يناير 2011م الى 2.6015 جنيه في فبراير 2011م ، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.3415 جنيه في شهر يناير 2011م الى 3.5517 جنيه في فبراير 2011م .

وفي اطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي، اصدر بنك السودان المركزي عدة منشورات منها معالجة الالتزامات القائمة على السلع التي تم حظرها وذلك بالسماح للمصارف بتكملة الاجراءات المصرفية لاستيراد السلع المحظورة التي تم شحنها في أو قبل يوم 2011/1/15م بعد مراجعة بوالص الشحن من قبل وزارة التجارة الخارجية.

كذلك اصدر منشور خاص بالسحب النقدي من الحسابات الخاصة وفقاً للسياسة الداخلية لكل مصرف كما اصدر البنك المركزي منشوراً للصرافات يختص بزيادة المبالغ المخصصة للمسافرين نقداً أو تحويلاً لكل من دول الاردن ، مصر ، وسوريا مبلغ لايتجاوز 1500 يورو (فقط الف وخمسمائة يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى ، اما بقية الدول فيتم بيع مبلغ لايتجاوز 2000 يورو (فقط ألفين يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر. وتهدف هذه الاجراءات الى تسهيل عمليات النقد الاجنبي بعد تحسن موقف ميزان المدفوعات .

اصدر البنك المركزي منشوراً سمح بموجبية للمصارف بتكملة الاجراءات المصرفية لاستيراد السلع المحظورة والموجودة داخل المناطق الحرة السودانية والتي تم شحنها او ايداعها للمناطق الحرة في او قبل يوم 2011/1/15. كما تقرر إجراء بعض التعديلات فيما يختص بضوابط صادر الذهب الحر منها الغاء كافة الضوابط والاجراءات التي تنظم صادر الذهب الحر عدا الضوابط الخاصة بعقودات الصادر ، استمارات الصادر ، سجلات المصرف والشحن الواردة بالفصل الثالث بكتيب ضوابط وتوجيهات النقد الاجنبي للعام 2010م بالاضافة الى تسجيل مصدري الذهب (بما فيهم الشركات العاملة في تصدير الذهب) لدى بنك السودان المركزي وفقاً للاستمارة المعدة لذلك وقد جاء هذا المنشور لسد الثغرات حول تهريب الذهب،وقد تم توجيه جميع المصارف للتعامل مع المصدرين المسجلين لدى بنك السودان المركزي فقط ، علي ان يتم شراء حصيلة صادر الذهب الحر لصالح بنك السودان المركزي بسعر الصرف الذي يتم تحديده من بنك السودان المركزي وذلك لتفادي بيع الحصيلة بأسعار السوق غير المنظم ، ويتم تخصيص الحصائل لمقابلة التزامات عملاء المصارف التجارية وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي . وأن تكون طريقة الدفع المستخدمة في صادر الذهب الحر هي طريقة الدفع المقدم بتحويل القيمة من الخارج وذلك باستخراج استمارة (R) للمصدر لتقديمها لسلطات الجمارك لتكملة اجراءات التصدير.

وستستهم الاجراءات المتخذة في بناء احتياطي الذهب لدى البنك المركزي ، وتساعد على تنظيم عائدات الذهب بما يضمن مقابلة احتياجات البلاد من النقد الاجنبي بصورة منتظمة وبكفاءة عالية .

2- 4 أداء التمويل المصرفي:

يلاحظ من الجدول رقم (2) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعمليتين المحلية والاجنبية خلال شهر يناير 2011، حيث كانت اعلي نسبة سجلت في اخري %28.1 يليها تمويل الصناعة بنسبة بلغت %21.8، ثم النقل والتخزين 18% ، التجارة المحلية 9.2% ، ولذلك يهتم البنك المركزي بتوفير التمويل للقطاع الزراعي وقطاع الصادر في اطار توجه الدولة لترقية الصادرات غير البترولية ، وذلك من خلال تشجيع البنوك التجارية التي توجه التمويل للقطاعات الانتاجية والتمويل الاصغر عبر حزمة من الحوافز، تشمل اعطاء اولوية في عمليات الضخ السيولى وعمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي، بالاضافة الى الحصول على قروض حسنة وفقاً لموقف البنك في الاحتياطي النقدي القانوني، وتسهيل نشاط البنك في عمليات السوق المفتوحة بتجاوز النسبة المقررة للاوراق من محفظة التمويل واجراءات اخري من شأنها ان تشجع الانتاج الحقيقي .

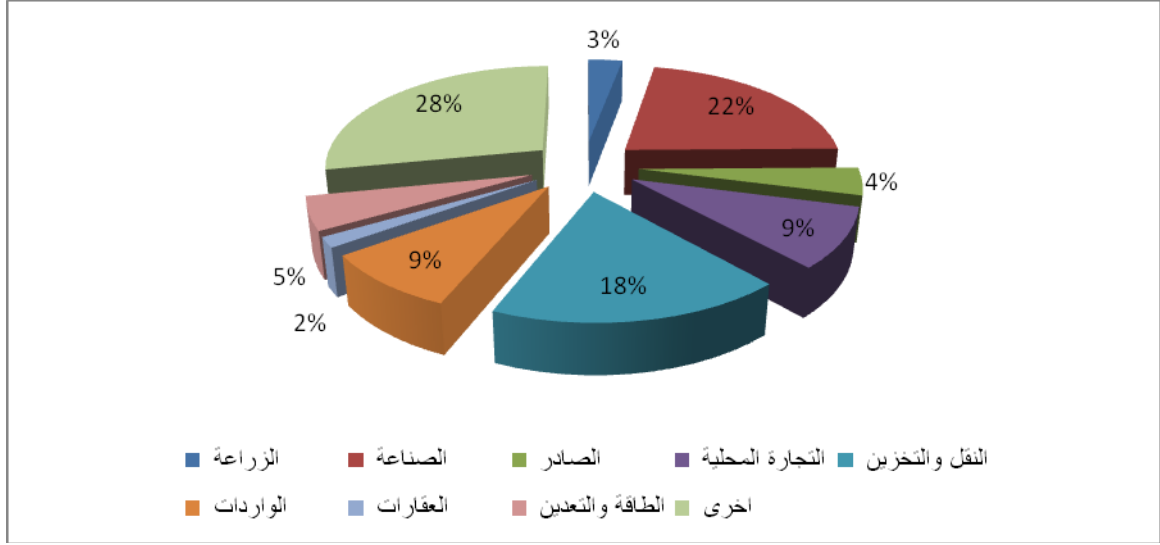
من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجعة 64.75% ، المشاركة 14.14% ، والصيغ الاخرى 7.30% ، المضاربة 6.93% ، المقاوله 6.42% ، السلم 0.38% والاجارة 0.08% من اجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية لشهر يناير 2011م .

الجدول رقم (2) التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر يناير 2011 م : بملايين الجنيهات

القطاع	التدفق	النسبة	الرصيد	النسبة
الزراعة	59.7	3.0%	2508.5	14.2%
الصناعة	436.3	21.8%	1650.1	9.3%
الصادر	84.7	4.2%	466.6	2.6%
التجارة المحلية	184.5	9.2%	3027.9	17.1%
النقل والتخزين	361.6	18.1%	911.7	5.1%
الواردات	177.1	8.8%	1128.6	6.4%
العقارات	31.8	1.6%	1631.6	9.2%
الطاقة والتعدين	103.1	5.2%	37.4	0.2%
اخرى	563	28.1%	6351.3	35.9%
المجموع	2001.8	100.0%	17713.7	100.0%

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

الشكل رقم (4) توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر يناير 2011م :-



جدول رقم (3) التمويل المصرفي لشهر يناير 2011 م حسب الصيغ :- (بالاف الجنيهات)

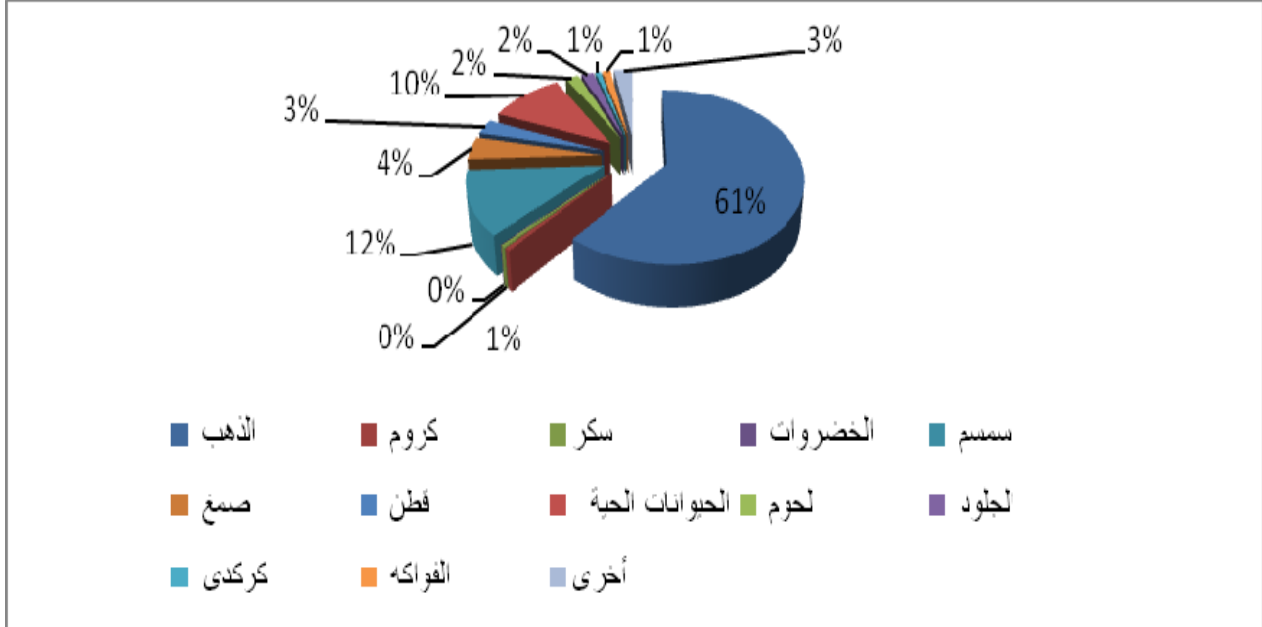
%	المبلغ	
64.75	1,296,222.34	المراجحة
14.14	283,135.26	المشاركة
6.93	138,710.13	المضاربة
0.38	7,548.08	السلم
6.42	128,440.73	المقاولة
0.08	1,597.52	الاجارة
7.30	146,137.98	اخرى
100.00	2,001,792.04	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك *بيانات تقديريه

5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

هناك التحسن كبير طراً فى اداء صادرات غير البترولية خلال شهر فبراير 2011 مقارنة بنفس الفترة من العام 2010، حيث ارتفع صادرات غير البترولية من 157 مليون يورو الى 218 مليون يورو اى بنسبة 39% .

الشكل (5) الصادرات غير البترولية خلال العام 2010 م



الجدول رقم(4) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية ديسمبر 2010 م المبالغ بملايين الدولارات

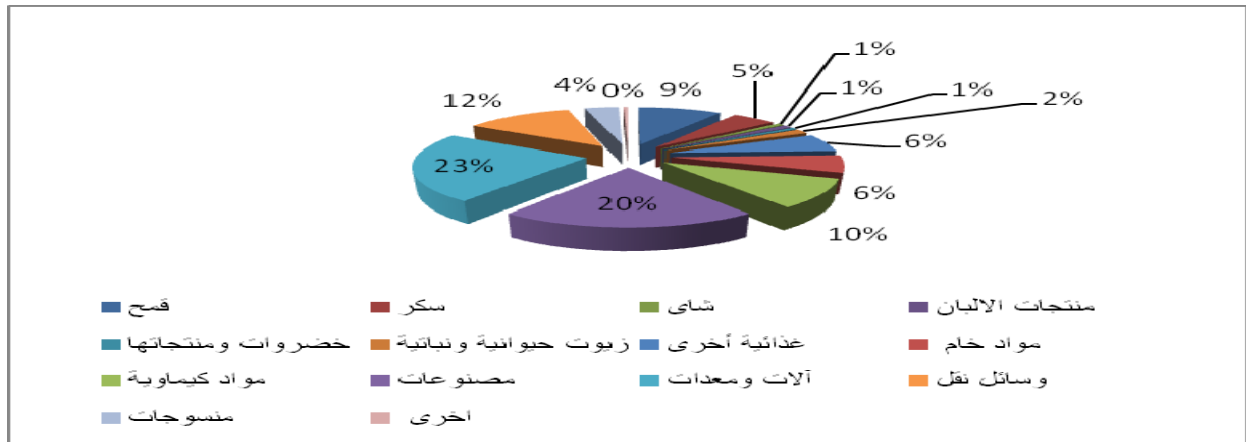
61.02%	1028	الذهب
0.59%	9.9	كروم
0.52%	8.7	سكر
0.04%	0.7	الخضروات
12.05%	203	سمسم
4.26%	71.8	صمغ
2.80%	47.1	قطن
10.53%	177.4	الحيوانات الحية
1.88%	31.7	لحوم
1.70%	28.67	الجلود
0.74%	12.4	كرندى
1.26%	21.19	الفواكه
2.63%	44.24	أخرى
100.00%	1684.8	جملة الصادرات غير البترولية

المصدر : ادارة النقد الاجنبى - بنك السودان المركزى

الجدول رقم(5) تفاصيل الواردات من يناير الى ديسمبر 2010م - الاف الدولارات

9.4%	944,945	قمح
5.0%	502,351	سكر
0.8%	75,568	شاي
1.0%	102,702	منتجات الالبان
0.6%	62,361	خضروات ومنتجاتها
1.5%	152,441	زيوت حيوانية ونباتية
6.0%	602,878	غذائية أخرى
5.9%	589,039	مواد خام
9.6%	967,645	مواد كيميائية
20.3%	2,036,990	مصنوعات
23.4%	2,348,706	آلات ومعدات
12.2%	1,225,309	وسائل نقل
3.8%	381,952.19	منسوجات
0.5%	50,000	اخرى
100%	10,042,887	جملة الواردات

المصدر : قسم ميزان المدفوعات- ادارة الاحصاء، بنك السودان المركزي



بلغت الواردات الغذائية 24.3% من جملة الواردات السودانية خلال العام 2010م، في وقت يعتبر السودان سلة غذاء العالم، ومثلت الصناعات 20% من جملة الصادرات، بينما مثلت الآلات والمعدات 23% من جملة الواردات ولذلك هناك ضرورة لتبني استراتيجية واضحة لاحتلال الواردات وترقية الصادرات لتحجيم عجز التجارة الخارجية .

جدول رقم (6) تفاصيل الواردات السودانية خلال شهر يناير 2011م

السلعة	القيمة	النسبة
منسوجات	19.68	2.9%
مصنوعات	132.2	19.6%
الات ومعدات	170.58	25.3%
مواد خام	58.12	8.6%
مشروبات وتبغ	8.99	1.3%
مواد غذائية	143.71	21.3%
وسائل نقل	77.21	11.5%
مواد كيميائية	63.13	9.4%
اخرى	0.02	0.0%
المجموع	673.64	100.0%

المصدر : ادارة النقد الاجنبي - بنك السودان المركزي

6-2 الذهب:

شهدت اسعار الذهب السودانية استقراراً نسبياً خلال الشهر الحالي إذ بلغ 40 دولار للجرام الواحد ، وارتفع عائد صادرات الذهب الى 153 مليون دولار في نهاية فبراير 2011 مقارنة ب 102 مليون دولار فبراير 2010 اي بنسبة 50% .

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

تم بيع 2,868,922 شهادة من شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو(شامة) حتي الان بمبلغ 1,434.46 مليون جنية مقارنة بعدد 2,857,357 شهادة في الفترة الماضية أي بزيادة 11,565 شهادة عن مبيعات الفترة السابقة. ولم يتغير الموقف لشهادات شهامه ، صرح ، شهاب. ولكن جاري العمل علي اصدار شهادات شهامه اصدار 2011/01/01 م بمبلغ 862 مليون جنية ، كما يجري العمل علي تصفية اصدار 2010/01/01 م .

وقد بلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 45,907 شهادة مقابل 95,196 شهادة شهامه عن الفترة الماضية بنقصان 49,289 شهادة. أما شهادات صرح وشامة فلا يوجد تداول خلال الفترة.

ظلت إستثمارات المؤسسات والصناديق والبنوك التجارية كما هي علي في الفترة السابقة، وتبلغ مساهمات الافراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنوك 1.2%، و اجمالي مساهمات الاجانب في صرح 12.3%.

بالنسبة للعائد السنوي من واقع السوق لمعظم شهادات شهامة إصدار 2010/4/1 م إرتفع الي 10.11 % مقارنة بـ 8.21 % للفترة الماضية بينما إصدار 2010/7/1 م إنخفض الي 5.33 % مقارنة 5.76 % للفترة الماضية أما إصدار 2010/10/1 م فإنخفض الي 2.74 % مقارنة بـ 4.08 % للفترة الماضية . أما متوسط العائد السنوي من واقع السوق لشهادات شامة عند إدراجها بلغ 4 % ، و متوسط العائد السنوي للصكوك في حدود 16 % .

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر منخفضاً من (2,367.55) إلي (2,367.37) نقطة بفارق (0.18) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي . حيث تم التداول في هذا الشهر في قطاعات: البنوك ، التجاري الصناعي ، الاتصالات والوسائط ، الأخرى ، الخدمات المالية ، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية .

فيما سجلت قطاعات: الزراعي ، التأمين ، غياباً عن تداول هذا الشهر . وانخفض حجم التداول من (200,922,284.80) إلي (105,735,135.74) جنيه، وعدد الصكوك من (1,525,800) إلي (223,513) صكاً ، و عدد العقود المنفذة من (664) إلي (465) عقدا . وارتفع عدد الأسهم المتداولة من (1,726,749) إلي (25,371,363) سهماً . شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار أسعارالبنك السوداني الفرنسي عند (3) جنيه و ومصرف المزارع التجاري عند (0.76) جنيه سهم بنك التضامن عند (1.59) جنيه سعر سهم البنك الإسلامي السوداني عند (0.20) جنيه، بنك تنمية الصادرات عند (0.09) جنيه وبنك الثروة الحيوانية عند (0.09) جنيه وانخفض سعر بنك الخرطوم من (0.81) الي (0.80) جنيه ، بينما ارتفع سعر بنك فيصل الاسلامي من (3.48) الي (3.60)جنيه ، في القطاع التجاري ارتفع سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة من (9) الي (9.50)جنيه ، في القطاع الصناعي استقر سعر النيل للاسمنت عند (0.70) جنيه .

قطاع الإتصالات و الوسائط : انخفض سعر سهم مجموعة سوداتل للإتصالات المحدوده من (2.11) إلى (1.85) جنيه واستقر سعر سهم السينما السودانية عند (20) جنيه ، في قطاع الخدمات استقر سعر شركة السهم عند (2.28) جنيه ، استقر سعر المهاجر العالمية عند (0.12) جنيه ، في قطاع الصناديق الاستثمارية: إنخفض سعر صندوق جلوبل الامان من (10.10) الي (10.05) جنيه واستقر سعر كل من صندوق المستثمر الثاني عند (10.06) جنيه ، صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري عند (10.90) جنيه ،صكوك صندوق الاستثمار في الاوراق المالية الثاني عند (10.25) جنيه بينما ارتفع سعر الوطن الاستثماري الاول من (10.06) الي (10.10) جنيه صندوق السهم الثاني من (20) الي (20.05) جنيه وصندوق بيت الاستثمار الانمائي من (10) الي (10.03) جنيه .وفي قطاع الشهادات الإستثمارية ارتفعت أسعار 7 اصدارات وانخفضت اسعار 10 اصدارات من اصل 17 اصدارة تم التداول فيها .

والله الموفق ،،
بنك السودان المركزي- إدارة البحوث والتنمية